استحقــاق السمــاع من أدلـة النحــو

د. ياسين أبومــارية
Aboumariayassine@gmail.com
المملكة المغربية

الملخــص:

إن السماعَ مظنَّةُ التعويل وقدَّاحة التأويل وحرزٌ من التحويل وطارد للعي عن جنبات الدليل، به يلقي النحاة بالمعاذر على أبواب المسائل، وتُرْكَز به الأصول وتسبغ الفصول، ويطلب به للوجه مخرج من معترك محصور، فراق على أدلة النحو كما يروق المسك على دم الغزال، وأنزله النحاة مُبَوَّأ استئهال على أدلة النحو جمعاء، فإذا استووا معه في الاستدلال وتخريج الوجوه وركز الأصول ومَدِّ الفروع، حتى صاروا كَفَرسَي رهان، زاد السماع بالدليل المأثور، واكتفى سواه بالدليل المعقول. سَنَكِدُ وكدا الى بيان أحوال دليل السماع في علم النحو من حيث مزياته وطرائفه في التأصيل للدرس النحوي، وما يفضل به عن الأدلة الأخرى.

الكلمات المفاتيح: أدلة النحو، السماع، أصول النحو، الاستدلال.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ديباجـة:

نكد الى تقدمة ذات لمح وأَمَارَة، في متنها دقيق الإيجاز والإشارة، وايمَاء بتلطف في اللفظ والعبارة، تعرض لذات دليل السماع العلية، ومزياته الجلية، من تحفه العجيبة الوضع، الغريبة الصنع، من كل فن فيه مُستطرف، وكل أدب فيه مُستلطف، وعدلنا به الى حيز الرفعة والاجادة ليستبين فضله، ويتجلى نمطه، ويتحلى ديدنه. فضربنا صفحا عن غثه الى مكتنزه، وعن عَرَضه الى جوهره، راجين إبانة حلله البهية والحوائج التي سعت بين يديه مقضية، لنفضي الى جوهر العِبَر، وغور السُّوَر، ونَخْلَعَ عليه من محاسنه الجوامع وحرزه الموانع، لنخلص الى الأمثل فالأمثل، ونصيب به عين الاقتراح وذات الاجتراح، حتى يبين فضل القياس من النحو الكائن كما يكون فضل الجذر مما فوقه، فلولا ضرب الجذر في الأرض ما حصل للجذع اشْتداد ولا للغُصْنِ امتداد، حتى اذا صلح حال الشجرة بالقوت والنماء الجاري فيها من الجذر، تفنَّنت عروشها وبرزت أكمامها، فلانت ثمارها، لتغدو سهلة عند المطلب، ليّنَة عند المقطف، فَرُجيت منها منفعة الطالب وقُضِيَتْ بها حاجة الأَرَبِ، فكذلك حال السماع من النحو واللغة.

1- السماع بين اللغة والاصلاح:

أ-السماع في اللغة:

لا ندحة للكلمة أن تدول في اللغة على معان تقربُ أو تبعدُ بها عن معنى المصطلح، لما يُبْسَطُ في تحقيق معانيها من الموافقة أو المواطأة الدلالية، فينحت المصطلح مما له وشيجة تصل ذاته بذات الكلمة.

السَّمَاعُ في اللغة مصدر من سَمِعَ، وعند أرباب المعجم قيل: "سَمِعَهُ يَسمَعه سَمْعا وسِمْعا، وسَمَاعا وسَمَاعَة وسَمَاعَيَّةً... وقال بعضهم السَّمع بالفتح (مصدر، والسِّمْع) بالكسر اسم[1]. قال ربنا: (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ، وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَة، وَلَهُم عَذَاب عَظِيم[2]).

لا يفهم من الآية حقيقة اللفظ ، بل يفهم من كلمة السمع الأذن[3]، وتكون للواحد والجمع، وقيل السمع حس الأُذن وتكون للواحد والجمع، لما وهبها الله من قوة حاسة تدرك الأصوات، مصداقه في قول ربنا:(أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيد[4])، قال صاحب كتاب: "التعريفات " مما قال: "قوة مودعة في العَصَبِ المفروش في مقعر الصِّماخ، تدرك بها الأصوات بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت الى الصِّماخ":[5] ويفهم من السَّمع الذكر المسموع الحسن وقيل هو بالكسر، أما السماع فيراد منه ما ذاع في الناس حتى اشتهر في أذهانهم لما كثر في حاله من التداول الحسن أو القبيح، ويراد به ما تلذه الأسماع ويتلطف بصوته الإنسان مما عذب وطاب [6]،ويراد به كذلك الغناء والطرب، فيطلقون على المغنية المسمِعة.

---

1 . ابن منظور: "لسان العرب"، دار صادر، بيروت، ط.1 (1997م) (س م ع)335/3.

2 . سورة البقرة، الآية: 7.

3. الزبيدي: "تاج العروس"، ت. عبد العليم الطحاوي، مطبعة حكومة الكويت، طبعة 1984 ، ج.223/21 و224، ذكره أيضا الكفوي(أبو البقاء)، مؤسسة الرسالة، ط.2، (1998)، ص .495.

4 . سورة ق، الآية: 37.

5 . الجرجاني: "معجم التعريفات"، ت. محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة-القاهرة، (د.ط)، ص-104.

6 . نقلناه بالمعنى عن: الثعالبي(أبو منصور) : فقه اللغة وأسرار العربية، ت. ياسين الأيوبي المكتبة العصرية، بيروت، ط.1 1999م، ص 47.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ب/السماع في الاصطلاح[1] :

السماع خِرّيتُ النحوي السالِكُ به في غياهب مسالك التأويل، ليبلِّغه مدارك اليقين، لنفاذ حجيته وقوة دليله، فلا يبدئ معه الخصيم ولا يعيد، يستعان به على تصويب المسألة أو تفنيدها أو تقويتها حتى يكون للوجه الضعيف مرام رجاحة من القول لوجود دليل سماعي يُشَدُّ به عضد استقامته، منه قول ربنا :(وأسروا النجوى الذين ظلموا [2])، حُكِمَ على جواز جمع الفعل مع فاعله بهذا الدليل السماعي وغيره، وإن كان خارجا عن جادَّة الاطراد وعادلا عن حكم القياس، فَنَفَى عَنْهُ إصابَتَهُ بالضعف قوةُ السماع المرجِّحَةُ لإمكان كونه على هيئة من القبول والصحة، فَسَادَ لهذه العلة على كافة الأصول كما يسود اللؤلؤ الرائق والزبرجد الفائق على سائر الأحجار، فإذا جِيء على باب النحو بالمعاذر، وألقيت بين يديه الدلائل، لم يتفضل دليل على السماع وإن كان قياسا، مصداقه في قول ربنا:(إنا أعتدنا للكافرين سلاسلا وأغلال وسعيرا[3]) فصرفت كلمة: "سلاسل" وحقها في القياس المنع من الصرف، فجاز ذلك لوجود دلالي سماعي.

نقرأ على لسان أبي البركات الأنباري في حد السماع، قال : "النقل هو: الكلام العربي الفصيح، (المنقول بالنقل الصحيح)، الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة"[4] قيَض الأنباري لحد سماع قَيْدَ حَصْر جامع للذاتية، مانع المتشابهات، أن يدخل في المعرَّف ما ليس منه، أو يخرج عنه ما حقه أن يكون فيه، وهو يريد بالنقل السماعَ، ويكون ما بين السماعَ والنقل كما يكون بين الخصوص والعموم، أو البعضِ وكلِّه، بيد أن السبل تفرقت بالنحاة عمَّا يكون بعضا وعما يكون كلاًّ، فحالت دون أسباب الوفاق، أَوَّلَهُ نحاة بكلية السماع وجزئية النقل منه، قصد هذا المقصد تمام حسان، فالنقل أخذ بما سمع عن العرب بالرواية المكتوبة من القرآن أو الشعر، والسماع يكون بالرواية وبالمشافهة عن العرب بالرحلة أو الوفادة، وقيل بل هو على خلاف ذلك يقول محمود نحلة: "فالنقل أعم بهذا وأشمل، إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر"[5]، وجمهور النحاة على أن السماع والنقل سواء في اللفظ سيان في المعنى.

---

1 . السماع دليل من أدلة النحوِ المقدمة في الاعتبار فهي المزاج المحلَّى أو القَدَح المعلى من أقداح الأدلة النحوية وتوسم أدلة النحو بالأصول، ووسمت بقرينة الدليل لحجية مرامها، حتى اذا جاء النحوي بالمسألة يطلب لها وجها من الصواب، قيل له ما دليلك الذي تلتمس به صحتها، فأتى بين يدي المسألة بما يشفع لها من دليل سماعي أو قياسي أو متعلُّل به أو مجموع على أمره أو مستصحب حاله، المقصد من ذلك أن أدلة النحو: سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال، يقع بعضها قبل بعض وبعضها دون بعض، ويُحكم فيها بالمفاضلة والتراتب لشدة أو ضعف ما يحسن به حالها من قوة الاستدلال، وزاد بعض النحاة العلة في سبرها، وهذا السبر قد يزيد وقد ينقص، حصره ابن جني وابن بابشاذ في السماع والقياس والإجماع، ذكرها ابن جني في كتابه: "**الخصائص**" وذكرها ابن بابشاذ في : "**شرح كتاب الأصول" لأبي بكر بن السراج**، وذكرها في كتابه: "شرح المقدمة **المُحْسِبَة**" الموسوم ب : "**البحر الزاخر في شرح مقدمة طاهر**" شهابُ الدين أحمد بن بصيص، نقلا عن صاحب المقدمة طاهر بن بابشاذ، اطلعت على شرحه فألفيت فيه من النكت العجيبة واللطائف الغريبة ما تكاد تطيش له ألباب أهل صناعة النحو، فرحمة الله عليهم أجمعين، وسمى ابن بابشاذ السماع بالنص، وهذا فيه شيئ من العي لأن النص معناه عاجز دون تمام فائدة ما يفهم من =السماع، لكون السماع يكون بما دل عليه نص كالقرآن والشعر ويكون بغيره مما نقل عن العرب مشافهة، والله أعلم، وعند ابن الأنباري أصول النحو ثلاثة: النقل والقياس واستصحاب الحال، وهو يريد بالنقل السماعَ، فهما عنده سيان، بيد أنه من النحاة من فرق بين المصطلحين، أما السيوطي فقسم الأصول الى :سماع وقياس وإجماع واستصحاب حال: بالأخذ عمن سلف قبله ابن جني وابن الأنباري.

2 . سورة الأنبياء، الآية:**3**.

3 . سورة الإنسان، الآية: 4.

4. ابن الأنباري (أبو البركات): "الإغراب في جدل الإعراب" (ومعه لمع الأدلة في أصول النحو)، ت. سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، طبعة 1957، ص.81.

5 . نحلة (محمود) : "أصول النحو العربي"، دار المعرفة الجامعية، طبعة 2012، ص.31.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وَحَدُّ أبي البركات فيه مَنْعَمَة ضَافِيَة ومَنْقَمَة خَالِية[1]، أما حسنته فتأليف لماهية السماع بقرائن الإبانة عن الأحوال العارضة لذاته، وهي:

-**العربية** : ألا يدخل في حكم المسموع الأعجمي لفظه.

-**الفصاحة** : أن يحكم بفصاحة مصدره ولاَ بُدَّ.

-**صحة المنقول أي المسموع** : يقضى في المسموع بالتحري عن المروي من الشعر والحديث.

-أن يَطَّرِد المسموع، دلَّ عليه بلفظ: "الكثرة".

القرينة الرابعة موطن زلل وهي مكمن الخلل المُرْبِكِ لأحكام الإبانة عن الماهية، فالاطراد قيد في القياسِ، أما السماعُ فَخِلْو، في حلٍّ من تضييق الاطراد[2]، زَكَنَ السيوطي لفرز حَدِّ ابن الأنباري، فأبقى على حسنه، وأوقع ما دونه بالغربلة المُفَرْزِنَة، نقرأ على لسانه: "السماع ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثه، وفي زمنه وبعد إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت"[3]، وإن اكتسب السيوطي ظفرا بِحَدِّ السماع على أبي البركات، بيد أن أبا البركات له قصب سبقٍ في نسبة أصول النحو الى أصول الفقه[4]،وإن صرَّح السيوطي بخلاف ذلك.

---

1 . أي فيه حسنة عظيمة وافية ومسبغة، ونقص قبيح يخلو من الفائدة والإصابة.

2 . من دليل كون السماع ينزل من الشاذ كما ينزل من المطرد، قول السيوطي في كتابه الاقتراح:

مطرد في القياس شاذ في الاستعمال – مطرد في القياس شاذ في الاستعمال – ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس – وشاذ قي القياس والاستعمال معا.

3 . السيوطي: " الاقتراح في أصول النحو"، ت. حمدي عبد الفتاح خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط.4، (2010)، ص.47.

4 . يذكر السيوطي في كتابه: "الاقتراح في أصول النحو"، أنه رتَّب أصول النحو ومنها السماع على ترتيب أصول الفقه، يقول: "ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه، في الأبواب والفصول والتراجم، كما ستراه واضحا بيّنا إن شاء الله"، ينظر السيوطي: "الاقتراح في أصول النحو"، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط.(2006م)،ص.16. والأصل المحقق أن السيوطي سُبق الى هذه المسألة، مسألة ربط أصول النحو بأصول الفقه، وسبقه ابن الأنباري وابن جني، يقول ابن الأنباري: " اعلم أن أصول النحو هي: (أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله، كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله) "، ينظر: الأنباري (أبو البركات): " لمع الأدلة". ت. أحمد بن الباسط، دار السلام–القاهرة،ط.1(2018م)، ص.85، وهذا أول تعريف لأصول النحو بلغنا، جاء بعده تعريف السيوطي في: " الاقتراح"، سنورده بعد حين، وكذلك سَبَقَ السيوطي الى هذا الربط بين أصول الفقه وأصول النحو ابنُ جني في خصائصه، يقول: "وذلك أنَّا لم نَرَ أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"، ينظر: ابن جني: "الخصائص" ت. محمد علي النجار، دار الكتب والوثائق القومية (القسم الأدبي) ،ط. 1،(1956 م)،2/1، فحاز أبو البركات وابن جني فضل السبق الى الأمارة على نسل أصول النحو من أصول الفقه وإن كان السيوطي قد صرح بخلاف ذلك، أما تعريف الأصول فقد قيضه السيوطي بعد الأنباري، وحده لطيف حسن، يقول رحمة الله عليه: "أصول النحو: (علم يبحث فيه عن أصول النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل). فقولي (علم) أي: صناعة، فلا يرد ما أورد على التعبير به في حد أصول الفقه، من كونه يلزم عليه فقدُه إذا فقد العالم به: لأنه صناعة مدوَّنة مقرَّرة وجد العالم به أم لا. وقولي: (عن أدلة النحو) يخرج كل صناعة سواه وسوى النحو...وقولي: (الإجمالية) احتراز عن التفصيلية، كالبحث عن دليل خاص بجواز العطف على الضمير من غير إعادة الجار... وقولي: (من حيث هي أدلته)، بيان لجهة البحث عنها، أي: البحث عن القرآن بأنه حجة في النحو، لأنه أفصح الكلام سواء كان متواتر أم أحادا، وعن السنة كذلك...وقولي: (وكيفية الاستدلال بها) أي عند تعارضها ونحوه، كتقديم السماع على القياس، واللغة الحجازية على التميمية إلى لمانع، وأقوى العلتين على أضعفهما، وأخف الأقبحين على أشدهما قبحا...وقولي: (وحال المستدل) أي: المستنبط المسائل من الأدلة المذكورة، أي: صفاته وشروطه"، ينظر السيوطي: "الاقتراح في أصول النحو " ، ص.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2-مصادر السماع :

أ-القرآن الكريم[1]:

القرآن الكريم هو المعين الدافق، والزاد الفائق، والميزان الفارق، للمِرْياتِ عن الحقائق، في مسائل اللغة، فهو اللسان لمن أراد كلاما، والبيان لمن قصد إفهاما، والمران لمن ابتغى لمنطقه أن يَجْرِيَ على كلام العرب إسلاسا، وهو الحجة البالغة التي بها تَتَحَصَّلُ للوجه رجاحةٌ وإن شَذَّ، وللقول مكانةٌ وإن قلَّ، ويَجتمع له عزة وشرف، وإن كان قبل ذكره في القرآن داخلا في جملة اللحن والزلل أو الشاذ المغضوض، لارتفاعِ إمكان تخطئته، المَنَزَّه عليه، وهو من الزُّلال المنصوح، فإذا عَرَضَ للآية عارض من الشذوذ أو القلة أو غض في الاطراد، تطلب النحاة لها مخرجا ليقينهم به، ولما اطمأنت به أفئدتهم من كمال تركيبه وتمام نظمه، تصديقه في مسألة إعراب الآية الكريمة (إن هذان لساحران)[2] فإن نظر فيها الغِرُّ رأيَه وجد من اللحن الظاهر البَيّن، لكن أصحاب صنعة النحو تَلطَّفوا في تأويلها

22و23. عهدت أصول النحو في نفوس النحاة سليقة وطبعا لكثرة الدربة والمراس، وجرت في طبيعتهم كما يجري الماء في مجراه العتيق، ولشدة ما في نفوسهم من العلم بها ضربوا صفحا عن الكتابة فيها، والعلة في ذلك أن إبانتِها كانت لتكون من باب الإعلام بمعلوم أو التذكير بمذكور، فجاء صنيعهم في المسألة غيضا، والله أعلم، فتح هذا الباب أبو الحسن الأخفش ولكل بادئ فترة وتقصير على ما تجري عليه سنة العلوم والمعارف وإن قيل إن ابن السراج أول من ألف في أصول النحو، بيد أنه سبق بأبي الحسن الأخفش الذي ألف كتاب : "المقاييس"، وكتابه أصول النحو، ليس في الأدلة وإنما في المسائل العظيمة والمداخل الكبرى لعلم النحو، وإن كان كثير من الدارسين يدخلونه في أصول النحو، وهو ليس من كتبها، ثم أُلفَ ابن جني كتابه: "الخصائص" فذكر مما ذكر فيه أصول النحو، لكنه اشتمل على مسائل أخرى أيضا، أَمَّا أوَّل كتاب أُلِّفَ جامع مانع للمسألة فهو كتاب أبي البركات الأنباري الموسوم ب: "لمع الأدلة"، فأحسن فيه وأجاد، وذكر الأصول أيضا في كتابه: "الإغراب في جدل الإعراب"، ونسب إلى نفسه إيجاد علمين هما: "أصول نحو" و "جدل نحو"، وهو أهل لهذه النسبة، ثم أخذ السيوطي من الخصائص واللمع ليؤلف كتابه الاقتراح، وأعقبه أبو زكريا الشاوي الذي جمع حسنات من قبله، ينظر: الشاوي (أبو زكريا) : "ارتقاء السيادة في علم أصول النحو" ، ت .عبد الرزاق السعدي، دار الأنبار، العراق، ط.1 (1990).

1 . من المعروف أن القرآن نزل على سبعة أحرف، فكان للنحاة أن يحتجوا بأي قراءة وافقت مسألتهم، وإن كانت القراءة التي يحتجون بها على خلاف القراءة التي هم عليها، والعلة في ذلك أن القراءات وإن اختلفت بها السبل، لم تختلف اختلاف النقيض أو الضد، وإنما اختلفت اختلاف الوفاق والوحدة، فأصابع اليد مختلفة واليد واحدة، مصداقه في أن سيبويه كان بصريا، لذلك اعتاد أن يحتج بقراءة أبي عمرو بن العلاء، لكنه احتج أيضا بقراءات سائر القراء، إن وَجَدَ فيها ما يَشدُّ به إحكامَ تخريجِ المسألةِ المقصودةِ، أو الاستدلال لها، فبخلاف علم النحو، المبني على الخلاف والمِرْية بين النحاة والمدارس والأمصار، لم يَشتمل علم القراءات بهذه الصفة الخلافية، بل اجتمعت القراءات على حوض واحد قوامه الوفاق والتكامل، فهي كلها من عند الله وإن اختلفت هيئاتها العارضة. والسماع يكون أيضا الحديث "وإن امتنع ذلك عند النحاة الأوائل" والشعر وكلام العرب، وقيض النحاة لهذه المصادر السماعية ضوابط وأحكاما، فأنزلوها منازل بحسب السند والمادة المسموعة نجمل القول فيها بالتراتب:

الصحيح الثابت :فكرة السيوطي في كتابه: "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، وهو المتصل السند والمجموعُ في الرواية شرط العدل والضبط، ينظر: السيوطي (جلال الدين) : "المزهر في علوم التربية وأنواعها"، ت. محمد جاد المولى وأخرون، المكتبة العصرية، بيروت، ط(1987 م) ،1 /103.

الضعيف :هو الذي لم تثبت صحته لعدم اتصال السند أو عيب في الرواية مُفْقِد لقبول روايته.

المتواتر: هو ما انتهى نقله بعدد من العلماء واختلف العلماء في هذا النوع ،فقال طائفة أن هذا النوع يتعذر في اللغة، ومن هؤلاء الرازي(فخر الدين) ،ينظر: الرازي (فخر الدين) :المحصول في علم أصول الفقه "، ت. طه العلواني، مؤسسة الرسالة،(د.ت.)، 1/ 203.

الأحاد :هو ما انتهى عنه شرط التواتر، ونقله بعض أهل اللغة على سبيل التفرد.

المنقطع :هو الذي انقطع سنده، وللغويين أحكام بين قبوله أو تركه، يضيق عليها المحل.

المفرد :هو ما انفرد بروايته لغوي واحد ولم ينقله غيره، وله أحكام متباينة.

المقبول: هو الذي أخذ سماعا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة ويتقى المظنون، هذا التعريف جاء به ابن فارس، ينظر: ابن فارس (أحمد) : "الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها، وسنن العرب في كلامها" ت. أحمد سبع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. (1997)، ص.34.

2 سورة طه: الآية: 63.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إلى أصلها المرادِ، ما يعزب عن ضعيف الرأي قليل العقل، عند أهل العلم "إنَّ "مخففة، وإن خففت لا تعمل فيما تدخل عليه وهي ثقيلة، وقد تكون بمعنى: "ما" " واللام "في : "لساحران" بمعنى "إلا"، فيكون تأويل الآية: "ما هذان إلا ساحران"، وقد تكون من لغة العرب الذين يجعلون الألف مطلقا في الرفع والنصب والجر، وقد تكون بمعنى : "نَعَم"، وقد تكون على اعتبار ضمير الشأن المحذوف، وهو اسم: "إن "، والجملة بعده خبر" إن "، والتقدير: "إن هذان لساحران"، وللعلماءِ زيادة عن هذه الوجوه.

أما في الشعر فلا يُجيزون ما لا يجوز، لعلمهم بإمكان زلل الشاعر، فاشتهر عندهم التصويب للشعراء، منه قول الفرزدق:

"وَغَضُّ زَمَان يا ابن مَرْوَان لم يدع مِنَ المالِ إلا مُسْحتا أو مُجَلَّفُ"[1].

فالأولى نصب كلمة: "مجلف" بالعطف على ما قبل أو.

ومنه كذلك صنيع عيسى بن عمر حين صَوَّبَ للنابغة الذبياني بيته:

"فبت كأني سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ من الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ"[2]

رفع النابغة كلمة: "ناقعُ"، والأصل فيها أن تنصب على الحالية، لكونها حلَّت بعد تمام المبتدأ والخبر، فلا مسوّغ لرفعها في هذا المحَلِّ الا بالتعسف والتكلف وبعد التقدير، بإعراب: "ناقعُ" خبرا للسم.

ب. الحديث النبوي [3]:

ضرب النحاة الأوائل صفحا عن الحديث الشريف في السماع، ليس غضا من فضله[4]، لكون كلام الرسول ينزل من البلاغة فوق كلام الناس ودون كلام الله، وإنما لم يسمعوا عنه لعلل ناتئة عن كلام الرسول عليه الصلاة والسلام، مجتمعها في أن الحديث رُوِي مما رُوِي بالمعنى، فمن الأحاديث ما روي بلفظ النبي ومنها ما روي بلفظ الصحابي ومعنى الحديث، ومنها ما روي بلفظ الرسول ولفظ

1. البيت للفرزدق، والمسحت: الشيئ الذي لم يبق منه بقية، والمجلَّف: الذي ذهب معظمه، وبقي منه نزر يسير، قال الزمخشري: "هذا البيت ما تزال الرِّكب تصطكّ في توسية إعرابه"، وقال ابن قتيبة: رفع الفرزدق أخر البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب الحيلة، فقالوا وأكثروا، ولم يأتو منه بشيئ يرتضى".وروي البيت برفع: " مسحت"، بهذه الرواية يجوز تسوية إعرابه.

2 البيت من قصيدة للنابغة الذبياني يكشف فيها ما وقع به من الخوف وأنه لا ينام الليل لتهمة اتهم بها عند النعمان بن المنذر. والنقيع: المنقوع المجتمع، وذلك أن الحية يجتمع سمها من بداية الشهر إلى منتصفه، فإن أصابت شيئا لفظته فيه، وإن لم تصب لفظته في الأرض، ثم عادت تجمع إلى آخر الشهر، ثم ترجع كَرَّتَها الأولَى، ينظر: خزانة الأدب 457/2، والحيوان 248/4، والحيوان 248/2، وسمط الآلئ ص.489، وشرح شواهد المغني 902/2، والكتاب 89/2.

3. لم يسمع النحاة الأوائل عن الحديث الشريف، وذلك لعلل نجمعها فيما يعقب، ينظر: أبو زهرة: "الحديث والمحدثون"، القاهرة، ط. (1985م) ،ص203 فما بعد، وأما العلة في إحجام النحاة عن السماع من الحديث فجمعها محمد خير الحلواني، يقول: "من المعروف المستفيض أن الحديث النبوي الذي وصل إلينا ليس كله كلام الرسول (الله) لفظا، ولكنه كلامه معنى، أي أن الرواة لم ينقلوه بلفظ الرسول، بل حسبهم أنهم حافظوا على المعنى الذي أراده وخلطوا لفظه بألفاظهم، والرواة هؤلاء ليسوا منه الأعراب الفصحاء حتى يصح اعتماد كلامهم إذا فاتهم كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهم جميعا من أبناء المدن الذين لا يحتج بلغاتهم، ويختلفون عن رواة الشعر الفصحاء، أضف الى ذلك أن فيهم بعض الأعاجم، وفوق هذا كله كان بعضهم ضعيفا في عربيته، حتى لا يكاد يقيم إعراب ما يرويه من الحديث النبوي... "، ينظر: الحلواني (محمد): "أصول النحو العربي"، الناشر الأطلسي، ط. (1983 م)،ص.49. بيد أن النحاة المغاربة والأندلسيين أجازوا السماع عن الحديث، ما أحدث خصومة بين المغاربة والمشارقة في علم النحو، والخصومة بين المدرستين عُمِّمت إلى مسائل كثيرة، منها تعليم علم النحو بين التكلف والتيسير، وفي طريق أخذ هذا العلم، ويرجح انعدام مصنَّف ألف يجمع شذرات الخلاف بين المشرق والمغرب.

4. الحديثي (خديجة): "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف"، دار الرشيد للنشر، بغداد، طبعة 1981م، ص.5.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الصحابي، والصحابة رواة الحديث منهم الأعجمي ومنهم من عُرِف عليهم اللحن وجملتهم أهل حضر لا يجوز السماع عليهمْ أو طال مكثهم بالحضر، فانتفت عنهم صفة السماع، والنحاة على ثلاث فرق: جمهور النحاة البصريين والكوفيين ولم يسمعوا عن الحديث، أما بداية الاستشهاد بالحديث فكانت مع ابن مالك الأندلسي وابن خروف الإشبيلي وعبد الرحمن السهيلي، ولحقهم الرضي الأسترآبادي والدماميني والبغدادي، وفريق ثالث وهم على قلة أجازوا السماعِ من القرآن لكن بقيود ومن هؤلاء الشاطبي[1] والسيوطي.

ت. السماع عن القبائل المشهود بفصاحتها:

الأخذ عن العرب الذين صلحت سلائقهم من اللحن، قُيِّد عند النحاة بقيود وهي:

- **الثقة:** وكان يقول سيبويه في كتابه: سمعنا عَّمن يوثق بفصاحته.
- أن يكون المأخوذ عنه من أهل البدو، وألاَّ يطول مكثه بالحواضر إذا نزل بها.
- ألا يؤخذ عمن جاوروا الأمم والحضارات في أطراف شبه الجزيرة.
- ألا يسمع عمَّن جاوز القرن الرابع، فوضعوا لذلك حدًّا زمانيا، وهو الزمن الذي فسدت فيه ألسنة الناس.

د. الشعر:

الشعراء من حيث السماع على أربع طبقات: جاهليون ومخضرمون، ولا خلاف في جواز الأخذ عن الطبقتين، أما الإسلاميون فالصحيح عند الجمهور جواز السماعِ عنهم، ومولَّدون، لا يجوز الاستشهاد بشعرهم بإجماع العلماء، وللسماعِ من الشعر شروط أيضا، منها الزماني والمكاني وسلامة الطبع والسليقة، وصدق الرِّواية، وكان البصريون أشدّ حرصا من الكوفيين على هذه الشروط.

1 . مقال منشور لأحمد الشمري تحت عنوان: "موقف أبي إسحاق الشاطبي من الاحتجاج بالحديث الشريف على القواعد النحوية والصرفية"، مجلة كلية دار العلوم (إصدار خاص)، 2014، ص.17.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

3. درر السماع وفوائده[1]:

السماع مناط التعويل وحرز من التحويل وقدَّاحة التأويل، وطارد للعي عن جنبات الدليل، قلنا عنه إنه مناط التعويل لكونه الفارق إذا اشتد الخلاف، فهو المعوَّل عليه في تغليب المنازعة، وقلنا إنه حرز من التحويل لكون النحاة لما فرغوا من تقعيد مسائلهم جعلوه الحصن المنيع، فضربوا لها أسوار دافعة للتهم عن نقض المسائل، أحصنها سور السماع، وقلنا عن السماعِ إنه قدَّاحة للتأويل لكونه المعوَّل عليه في إرجاع أواخر المسائل على أوائلها، وأعجازها على كلاكلها، على النمط الأوَّل الذي بنت عليه العرب كلامها، وقلنا: طارد للعي عن جنبات الدليل لإفحامه النافذ للخصوم حِينَ الحاجة إليه في معترك التَّحجج ،يُزَاد على هذه المزِيَّات أنه اشتمل

---

1 . العامل النظرية التي تنازع السماع الفضل في علم النحو، وفي تعريفه نقرأ على لسان محمد اللبدي: "هو الكلمة الملفوظة أو المقدرة التي تمتلك القدرة على التأثير في الكلمات التي بعدها من الناحيتين الشكلية والإعرابية"، ينظر: اللبدي (محمد): "معجم المصطلحات النحوية والصرفية"، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.3، (1988 م)، ص. 160، وهو حد عائم قياسا إلى ما يليه، إذ لم تستحكم حلقاته ولم يجمع صاحبه ما حكمه المنع، ليحترز من أن يدخل في حده ما ليس بعامل، أو أن يخرج منه ما هو عامل، فقوله عن العامل في جنسه القريب: "الكلمة"، لا يعدو طور العامل اللفظي، ومن العوامل ما ليس بكلمات ولا ألفاظ، ويكون التعويل فيها على المعنى، هو ما وَسَمَهُ النحاة بالعامل المعنوي ،وأما قوله إن العامل يملك القدرة على التأثير في الكلمات التي بعده من الناحيتين الشكلية والإعرابية، فمردود لكون العامل لا يعمل إلا إعرابا، ولا شأن له بشكل الكلمة، فشكل الكلمة مظنة علم الصرف، يقول سيبويه من نمط دخول العامل على الكلمة: "وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف. وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرِّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث من العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه. وبين ما يبنى عليه العرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف إعراب. فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب"، ينظر: سيبويه: "الكتاب" ت. عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ، بيروت، ط.1، 39/1. في متن سيبويه زائد إفادة في مظنة دخول العامل وأثره في آخر الكلمة، وهو يريد أن العامل إذا دخل على الكلمة فأحدث فيها عملا يزول بزوال العامل عنها، فذلك إعراب، ويُوسَمُ ما يظهر عليها آخرا من حركة بالرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، وللشريف الجرجاني حد جامع للعوامل، على منوال فاصل، يقول: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"، ينظر الجرجاني، (الشريف) : "التعريفات"، ت. محمد باسل، دار الكتب العلمية. (بيروت)، ط.4 (د.ت)، ص.148. قلنا عنه جامع لأنه يجتمع تحته كل العوامل، وقلنا فاصل لأنه يفصل العامل عمَّا دونه، ولابن حاجب حد طريف خاتم للجمع والمنع، يقول: "والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى"، ينظر: الأسترآبادي (الرضي) "شرح الرضي لكافية ابن الحاجب"، ت. الحفظي وبشير مصطفى، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، ط.(1966)م، ص.55. على ما في هذا الكلام من البيان، فهو بحاجة إلى زيادة وتفصيل: يعزو ابن الحاجب العمل للمتكلم، فالمتكلم لما علم معنى المفعولية والفضلة في الاسم المفعول به نصبه، وحين علم الفاعلية والعمدة في الاسم رفعه، فمعنى المفعولية والفضلة هو المعنى المقتضى عنده، وكذلك معنى الفاعلية والعمدة. وكل ذلك حاصل بواسطة قناة تحل محل الوسط بين العامل الحق، وهو المتكلم، وبين المعنى المقتضي للإعراب، وتلك القناة هي العامل، فالعامل عنده لا يعمل في الكلمة صراحة ،وإنما يعمل على سبيل التوسط، فهو مطية يُسعى بها لتبليغ مقصد العمل، وعمله قائم بين المتكلم والمعنى المقتضى للإعراب على سبيل التوسط، وقد يظن أن ابن الحاجب أراد بمذهبه أن يضرب صفحا عن العاملِ، وليس الأمر كذلك، فهذا ضرب من ضروب العمل، وهو العمل بالإيحاء والوساطة، فيقوم العامل بين المتكلم والمعمول، كما يقوم الإناء بين النار وما يغلي فوقها، نجمل مذهب ابن الحاجب في سير غور العامل في تعاقب تضافر:

– المتكلم – العامل – المعنى المقتضي للإعراب. الإعراب أو العمل .

والمجمل أن العمل عند النحاة على ثلاث هيئات:

– كون العامل مؤثرا والمعمول متأثرا حاملا للأثر، فالعامل علة صريحة في المعمول.

– كون العامل إيحاء الى العمل وإشارة الى الأثر، بمعزل عن عمله الصريح في المعمول، فالعامل يوحي بالعمل فقط، قرَّب أحمد عرفة هذا المعنى، يقول: "ليست هذه العوامل عوامل في الرفع نفسه، وإنما هي عوامل في وجوب الرفع، فليست هي التي أوجبت هذه العلامات: الرفع والنصب والجر" : عرفة (أحمد): "النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة"، مطبعة السعادة، د.ط، ص.73.

– كون العمل يعزى الى انتظام الكلم ومؤاخاة اللفظ بعضه الى بعض.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

على تعريف النحو حتى أتى على تمامه وخلاص مقاصده ،حتى يستوي قول المعرِّف للنحو على أنه العلم المسموع، فيُنسب علم النحو إلى السماع بالكلية، إلا فيما لم تسعف الحيلة في تطلب سماعه، آنذاك يستدل عليه بالقياس أو الإجماع أو استصحاب الحال، تصديق نسبة تعريف النحو إلى السماعِ في تعاريف المتقدِّمين من النحاة، يقول ابن السَّراج: "النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلَّمه كلام العرب، وهو علم استخرج المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"[1]، نزيد في الاستدلال على استحقاق تعريف علم النحو بالسماع قولَ ابن جني: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها"[2]، وقال ابن عصفور: "النحو مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تتألف منها فيحتاج من أجل ذلك الى تبيين حقيقة الكلام وتبيين أجزائه التي يتألف منها وتبيين أحكامه"[3]. كفى بالسماع شرفا أن يجمع تعريف النحو كلّه ليحوز روح النحو وعَرَضَه، بل ماهيته الكلية وذاتيته العمومية، ومن أفضاله أنه الدليل الأوَّل المستدل به في علم النحو، ولا يجوز للنحوي أن يأخذ في حِجِّيَتِهَ بدليل، إلا أن يخلو المحل من إمكان السماع، فإذا فُقِد السماع شدَّت العناية لغيره، ومن حسناته أنه لا يستوي معه دليل إذا اجتمعا، فإذا جاء نحوي بمسألة يستدل عليها بدليل مخالف للسماع، واستدل نحوي بخلافه سماعاً، حُكِم لصاحب السماعِ على سبيل التقديم المعتبر فيه انتفاء مساواة الدليل.

1 . ابن السراج (محمد): "الأصول في النحو"، ت. عبد السلام الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط. 3، (1996م.)، ص. 31.
2 . ابن جني (أبو الفتح): "الخصائص"، ت. محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط. 14، 1/35.
3 . ابن عصفور (أبو الحسن): "المقرب"، ت. أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط. 1 (1972م.)، 1/45.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة:

هذا المقال مفهوم السماع في اللغة والنحو، مبرزًا مكانته العليا في بناء القواعد وتقعيد المسائل. معتبرا إياه بمثابة الأصل الذي تتفرع عنه فروع النحو كما تتغذى الشجرة من جذرها، فهو دليل راجح وحجة قاطعة لا يوازيها قياس. ثم بيّن أن السماع في اللغة مصدر من «سَمِعَ»، يدل على إدراك الأصوات والتلقي، وقد يتسع ليشمل ما يتداول بين الناس من كلام حسن أو قبيح، أما في الاصطلاح فهو النقل الصحيح للكلام العربي الفصيح الكثير الورود، الذي تُبنى عليه الأحكام النحوية ويُحتج به في تصويب القواعد أو تقويتها. كما تم التوقف عند تعريف أبي البركات الأنباري الذي جعله مقيدًا بالعربية والفصاحة وصحة النقل دون اشتراط الاطراد، وعند تعريف السيوطي الذي وسّع دائرته لتشمل القرآن والحديث وكلام العرب قبل فساد الألسنة. وقد تم عرض مصادر السماع، فكان في طليعتها القرآن الكريم الذي هو المعيار الأعلى للفصاحة واللسان العربي المبين، إذ يُؤوَّل كل ما شذ فيه ولا يُرد، يليه الحديث النبوي الذي لم يحتج به النحاة الأوائل خشية الرواية بالمعنى، ثم السماع عن القبائل المشهود بفصاحتها بشرط البداوة وسلامة اللسان وصدق الرواية، وأخيرًا الشعر العربي القديم الذي استند إليه النحاة في الاستشهاد، خاصة شعر الجاهليين والمخضرمين دون المولّدين. وختم المقال ببيان فضل السماع ومكانته؛ فهو مناط التعويل عند الخلاف، وحرز من التحويل، وقداحة للتأويل، وطارد للعيّ في مقام الحجاج، بل هو روح النحو وجوهره، إذ استخرج النحاة قواعدهم من استقراء كلام العرب المسموع، فالسماع أصل النحو ومقياس الفصاحة، يُقدَّم على القياس متى اجتمعا، لأنه المعيار الأصدق الذي تُبنى عليه العربية في صفائها الأول.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

- الأسترآبادي، الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ت الحفظي وبشير مصطف، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، 1966.
- ابن الأنباري، أبو البركات:
- الإغراب في جدل الإعراب ومعه الأدلة في أصول النحو، ت. سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957.
- لمع الأدلة، ت. أحمد بن الباسط، دار السلام–القاهرة، ط.1، 2018.
- الثعالبي، أبو منصور، فقه اللغة وأسرار العربية، ت. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط.1، 1999.
- الجرجاني، الشريف، معجم التعريفات، ت. محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ط.
- ابن جني، أبو الفتح:
- الخصائص، ت. محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط. 14، ج.1.
- الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، بغداد، طبعة، 1981.
- الحلواني، محمد، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي،1983.
- الرازي، فخر الدين، المحصول في علم أصول الفقه، ت. طه العلواني، مؤسسة الرسالة، ط1، د.ت.
- الزبيدي، تاج العروس، ت. عبد العليم الطحاوي، مطبعة حكومة الكويت، 1984.
- أبو زهرة، الحديث والمحدثون، القاهرة، ط. 1985.
- ابن السراج، محمد، الأصول في النحو، ت. عبد السلام الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط. 3، 1966.
- سيبويه، الكتاب، ت. عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ، بيروت، ط.1.
- السيوطي، جلال الدين:
- الاقتراح في أصول النحو، ت. حمدي عبد الفتاح خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط.4، 2004.
- المزهر في علوم التربية وأنواعه، ت. محمد جاد المولى وأخرون، المكتبة العصرية، بيروت، 1، 1987.
- الشاوي، أبو زكريا، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، ت .عبد الرزاق السعدي، دار الأنبار، العراق، ط.1، 1990.
- الشمري، أحمد، موقف أبي إسحاق الشاطبي من الاحتجاج بالحديث الشريف على القواعد النحوية والصرفية، مجلة كلية دار العلوم (إصدار خاص)، 2014.
- عرفة، أحمد، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، د.ط.
- ابن عصفور، أبو الحسن، المقرب، ت. أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط.1، ج.1، 1972.
- ابن فارس،أحمد، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها، وسنن العرب في كلامها، ت. أحمد سبع، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.
- اللبدي، محمد، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.3، 1988.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط.1، ج 1، 1997.
- نحلة، محمود، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، 2012.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/